

سموه أكد أنها تتمثل في تأمين الرفاه الاجتماعي واستدامة التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتميز المؤسسي والإصلاح الإداري

رئيس الوزراء: 4 أولويات أساسية تحدد ملامح خطة التنمية والحكومة تتجه لبناء 100 ألف وحدة سكنية في الأعوام السبعة المقبلة

حدد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ملامح خطة التنمية الحكومية للسنوات المقبلة والتي تقوم على أربع أولويات هي: تأمين الرفاه الاجتماعي واستدامة التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتميز المؤسسي والإصلاح الإداري. وقال سمو الشيخ جابر المبارك في مقابلة لـ «مجموعة أكسفورد للأعمال» (أكسفورد بزنيس جروب) البريطانية، تنشرها في إصدار خاص عن الكويت، إن الحكومة الكويتية تتطلع إلى زيادة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 8,4% عام 2012.

وشدد على أن تحقيق ذلك يتطلب تطوير البنى التحتية للاقتصاد ومنها شبكات الطرق بنسبة 13% للعام المقبل وتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة الكهربائية وزيادة القدرة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي لتصل إلى 25 مليون راكب بدلا من تسعة ملايين حاليا.

وأضاف أن تحقيق النمو الناتج المحلي يتطلب كذلك رفع الطاقة التشغيلية للموانئ التجارية وتطوير قطاع المعلومات والاتصالات والدفع بالحكومة الإلكترونية وإنشاء مناطق حرة ومناطق لوجستية تضم البنية التحتية للخدمات التجارية.

وقال إن الحكومة تسعى إلى إشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية ودعم المشروعات التكنولوجية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحقيق التنوع في أنشطتها وتكاملها مع المشروعات الكبرى. وذكر أن الحكومة تتجه أيضا إلى بناء 100 ألف وحدة سكنية في الأعوام السبعة



سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك

المقبلة بعد تخصيص الأراضي اللازمة لذلك.

وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، أكد سمو الشيخ جابر المبارك أن لدى الكويت تحديا إذا استطاعت تخطيه ضمنت نموا ورفاء واقتصادا زاهرا وهو كيفية تطوير القدرات البشرية للكفاءات الكويتية ليواجهوا احتياجات سوق العمل وتأهيلهم للمنافسة العالمية والعالمية.

وقال في هذا الصدد إن الطموح هو إيجاد عشرات الآلاف من فرص العمل سنويا وبيئة اقتصادية منافسة من خلال التعليم وملاءمة الاختصاصات مع مخرجات سوق العمل.

وشدد على أن الحكومة تعمل حاليا على تعزيز مستوى اللغات الأجنبية وإدخال بعض التعديلات على

المنهج بشكل يواكب التطور التكنولوجي والعلمي بعد أن سمحت للجامعات الخاصة بالمرور على جامعة الكويت الرسمية التي يتم العمل على توسعتها.

وأوضح أن الكويت من الدول القليلة التي تستثمر بمنح طائلة لإرسال أبنائها إلى أهم الجامعات والاختصاصات في الخارج بالإضافة إلى تعزيز روح المبادرة من خلال إطلاق صندوق المشاريع الصغيرة بقيمة سبعة مليارات دولار.

وشدد أيضا على أن من أهم الإصلاحات أيضا اعتماد الشفافية لمكافحة الفساد وهدر الثروات، حيث تم إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وعن الوضع في الكويت، قال سمو الشيخ جابر المبارك إن الكويت بلد ديموقراطي لديه مؤسساته التي تعمل وفق

المبادئ الدستورية والقانونية ويفضل كامل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وأوضح أن مجلس الأمة منتخب مباشرة من الشعب ويراقب عمل الحكومة ويشرف القوانين فيما الكويتي مشهود له بحياده بالإضافة إلى أن الحكومة تخضع لرقابة هيئات التفتيش والخدمات المدنية ورقابة مجلس الأمة ورقابة الإعلام الذي يتمتع بمنسوب من الحرية هو الأعلى بين جميع الدول العربية.

وذكر في هذا الصدد أن صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد حرص منذ بداية عهده على اعتماد اصلاحات سياسية جذرية كإعطاء المرأة حقوقها السياسية واعتماد مبدأ الصوت الواحد في الانتخابات.

ولفت إلى انه اصام هذا الانفتاح السياسي ظهرت معارضة سياسية متعددة الطروحات ادت الى تازم العلاقة بين الحكومات السابقة ومجالس الأمة المتعاقبة وهذا أمر من الطبيعي أن تشهد الديموقراطيات الشسبية ديموقراطيتنا والقائمة على التنوع والتعددية والفصل التام بين السلطات.

وأوضح انه بعد اعتماد الصوت الواحد في الانتخابات خفت حدة التوتر بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتم تعزيز التعاون بين السلطتين لجهة تسهيل تمرير القوانين الحيوية التي لها علاقة مباشرة بمصالح الناس وبشكل لا يمنع مجلس الأمة من الاستمرار في أداء دوره الرقابي من خلال توجيهه الإسئلة الى الحكومة ومحاسبتها واستجواب وزرائها.

وأعرب سمو الشيخ جابر

المبارك عن قناعته بأن ما مرت به الكويت في الأعوام الماضية لن يتكرر وهذا وحده كفيل بتأمين الاستقرار الذي هو شرط أساسي لأي نمو اقتصادي. وتابع أن ذلك سمح للحكومة باعادة اطلاق خطة التنمية على أسس صحيحة والتي ستضخ ما يفوق الـ 100 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة لتمويل مشاريع بنى تحتية ومستشفيات ومدارس وجسور ومحطات كهرباء ومواصلات وأكثر من 100 ألف وحدة سكنية وتدريب الطاقات البشرية.

وشدد على ان الكويت تعجز بأن ديموقراطيتها هي الاقدم في المنطقة وان المسار الديموقراطي هو تراكمي والاصلاح فعل مستمر يجب ان يتم عبر المؤسسات والأطر الدستورية وبشكل حضاري سلمي كشرط أساسي لأي اصلاح سياسي او اقتصادي.

وعن التجانس بين البرلمان ومجلس الوزراء لتسهيل تنفيذ مشاريع خطة التنمية الوطنية، قال سمو الشيخ جابر المبارك ان مجلس الأمة الحالي يتمتع بغطاء شعبي يسمح له بأن يتعاطى بمسؤولية مع الملفات المطروحة، مؤكدا الحرص على استمرار تجربة الحكومة الناجحة مع المجلس الحالي.

وعن المشاريع الكبرى، قال ان اي خطة تنمية يجب أن تتهيأ لها الظروف القانونية والإدارية والسياسية اللازمة لضمان تنفيذها مشيرا الى ضرورة تعديل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص عبر عقود الـ B.O.T وتعديل الاجراءات الادارية لمناقضات قانون المناقصات بحيث يسهل الاجراءات الإدارية لمناقضات المشاريع الكبرى ويمنع عمليات الفساد.

وعن مشاركة الدولة

نطمح لإيجاد عشرات الآلاف من فرص العمل سنويا وبيئة اقتصادية منافسة وملاءمة الاختصاصات مع مخرجات سوق العمل

ما مرت به الكويت في الأعوام الماضية لن يتكرر وهذا وحده كفيل بتأمين الاستقرار الذي هو شرط أساسي لأي نمو اقتصادي

بعد اعتماد الصوت الواحد خفت حدة التوتر بين السلطين وتم تعزيز التعاون بين السلطين لجهة تسهيل تمرير القوانين الحيوية

ومشاركة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، شدد سمو رئيس الوزراء على أن من أولويات الحكومة الإفصاح في المجال للاستثمارات الأجنبية بأن تدخل إلى السوق الكويتي وتساهم في تنمية الاقتصاد في مختلف المجالات.

وأوضح أن ذلك يتطلب تطوير قانون الـ B.O.T وإقامة مناطق حرة وتبسيط المعاملات وتقليص الدورة المستندية. وكشف عن وجود توجه لتطوير وتنفيذ المستودعات العامة والمنافذ الحدودية التي تشجع عمليات الترانزيت بين دول مجلس التعاون الخليجي، موضحا ان ذلك يتطلب إنشاء سكة حديد خليجية «ونحن بصد العمل على ذلك».

وتابع انه يتم حاليا تنفيذ مشروع التخليص الجمركي السريع وفق معايير المنافسة العالمية (جمارك مول) بالتزامن مع تخفيض متطلبات ممارسة الاعمال وخفض تكلفتها وتطوير نظام التأشيرات ورفع القيود عن المستثمرين الاجانب.

وأضاف ان لدى الحكومة برنامجا لجذب المستثمرين من خلال عملية تسويق واسعة تلقي الضوء على فرص الاستثمار المتاحة في الكويت في السنوات العشر المقبلة.

واختتم سمو الشيخ جابر المبارك بالقول ان استقلالية القضاء امر اساسي في تعزيز ثقة المستثمرين «والحمد لله وعلى الرغم من المخاض الذي مرت به الكويت استمر القضاء محمضا من أي انحياز أو فساد وأحكامه تلقى استحسانا ونثناء من الجميع ما يشجع المستثمرين الاجانب والخليجيين على الاستثمار في الكويت».

شقير: نتمن جهود قيادات «الكهرباء» لإقرار مطالب عمال المحطات المستحقة

المختلفة، والأضرار والمشاكل الصحية التي تواجه العاملين بها، إضافة إلى نسب الضجيج والمخاطر الناتجة عنه، وستتم دراسة تلك العيّنات سعيا إلى إقرار مطالب العمال المستحقة.

بمحطات القوى ومطالبهم وبدلاتهم، ولتحديد حجم المخاطر والتلوث في المواقع المختلفة سعيا إلى إقرار بدل الخطر والتلوث». ولفت إلى انه سيتم خلال الزيارة أخذ عينات من المحطة للملوثات

إقرار مطالب عمال المحطات المستحقة. وقال شقير في تصريح صحفي أمس: «قامت إدارة الصحة المهنية وديوان الخدمة المدنية بزيارة محطة الزور الجنوبية، لدراسة مدى استحقاق العاملين

تفن السكرتير العام لنقابة العاملين في وزارة الكهرباء والماء عوض شقير جهود وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء م. عبدالعزيز الابراهيم وكيسل وزارة الكهرباء م. أحمد الجسار

جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية تطلق دورتها الـ 14 بعد غد

العليا آلية جديدة لها هذا العام لأختيار المواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية.

وأضاف الشمري انه سيتم أيضا الكشف عن خريطة مشروعات الجائزة للتنمية المعلوماتية والمنظمة في مجلس الحوار وديوان المعلوماتية.

لافتا الى ان الدورة الجديدة للجائزة ستكون زاخرة بتغييرات كبيرة في فعاليات وآلياتها وأنشطتها. وتتمن جهود رئيسة مجلس أمناء الجائزة الشبيخة عابدة سالم العلي وما تقدمه من توجيهات لدعم المسيرة المعلوماتية الكويتية على طريق دعم وترسيخ الحضور العربي على الخريطة التقنية العالمية وهو الهدف الذي أخذته جائزة المعلوماتية على عاتقها عن الوطن العربي ككل.

وذكر ان الجائزة نحت على مدى السنوات الماضية في إيجاد موقع متميز لها على الساحات العالمية يحمل اسم الكويت ويبرز الجهود العربية في مجال التقنية على مستوى العالم حتى أصبحت من أكبر المؤسسات المعلوماتية المعروفة عالميا في هذا المجال.

وقال الشمري ان الجائزة تساهم في إبراز المواقع الإلكترونية العربية والتطبيقات الذكية المتميزة فضلا عن طرحها مسابقات تقنية ذات صبغة عالمية، كما أصبحت تخاطب جميع مستخدمي الإنترنت في مشارق الأرض ومغاربها.

وأشار إلى ان الجائزة ترصد أكبر الجوائز المالية عالميا منطلقا من أفكار تقنية متميزة لتحقيق هدفين رئيسيين هما الحفاظ على المكانة العالمية الكبيرة التي وصلت إليها الجائزة ومواكبة الأحداث التقنية المتسارعة.

تصريح صحفي امس ان جوائز المعلوماتية سبتم إلقاء الضوء عليها من خلال مؤتمر صحفي لهذا الغرض يعقد بعد غد خصوصا عقب اعتماد اللجنة المنظمة

العام لتحقيق طموحها نحو مجتمع معلوماتي متكامل ومتطور. وقال عضو اللجنة المنظمة العليا للجائزة م. بسام الشمري في

يستعد القائمون على جائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية لإطلاق أنشطة وفعاليات دورتها الـ 14 للموسم الحالي واعتمادها آلية جديدة هذا

وزارة العدل

إعلان عن بيع حصة في عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع حصة في العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق 2014/09/04 - قاعة 48 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2011/280 في يوم 2/يونيو 2011.

المرفوعة من: 1- منال تقي جاسم محمد
ضمد: أولا: ورثة المرحوم تقي جاسم محمد وهم

1- نور الهدى ابراهيم شرابي
2- مريم تقي جاسم محمد
3- فائزة ابراهيم حاسين
ثانيا: عبدالله راشد الحفيتي
ثالثا: جاديه محمد بوشيه

أولاً: أوصاف العقار:

- يقع العقار بمنطقة محلة البلوشي ويمثل المخطط رقم 2769/2 وهو عبارة عن القسيمة 49 من المخطط التنظيمي رقم م/1/1/1-5/20 ومساحته 2م473 وفق منطقة تجاري وأوصافه أرض فضاء والحصة المبيعة مقدارها ثلث نص العقار.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره (مائتان وثمانية وأربعون ألفاً وثمانمائة وأربعة وعشرون ديناراً و٩٩٤ فلساً)، بالنسبة للحصة المعروضة للبيع ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي إعطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصرفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل ولا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يتم المزايدة الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د. ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أي مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عين العقار معافية نافية للجهالة.

تتمية:

1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.

2- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.

3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعته ملكيته سائلاً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل» .

ملحوظة مهمة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار رئيس المحكمة الكلية

يسر إدارة الإعلام الديني بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالتعاون مع تلفزيون دولة الكويت

أن تقدم البرنامج التلفزيوني الحج المبرور

موضوع حلقة اليوم أحكام الحج

مع د. خالد شجاع العتيبي
أستاذ مساعد بكلية التربية الأساسية
والمدرب بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الفقه وأصوله - وإمام وخطيب بوزارة الأوقاف الكويتية

تابعوا مسابقة الحج المبرور للفضول بالجوائز النقدية المقدمة من إدارة الإعلام الديني على موقع إدارة الإعلام الديني Nafaess.com

RedAwqaf

إدارة الإعلام الديني